الفصل التاسع

التعليم العالي في المملكة

بعد أن ركزت الفصول السابقة على الابتعاث بوصفه جانبًا مهمًّا من جوانب التعليم العالي في المملكة فيما يتعلق بالبعد العالمي، يأتي هذا الفصل الأخير ليختتم هذا الكتاب بإلقاء بعض الضوء على البعد الداخلي فيما يتعلق بحراك التعليم العالي داخل المملكة العربية السعودية، وذلك كي تكتمل الصورة لدى القارئ الكريم، والحقيقة أن الأعوام العشرة الأخيرة تمثل فترة تغير عميق، سواء من ناحية الكم أو الكيف حيث وضعت فيه الجامعات السعودية لنفسها مكانًا في القوائم العالمية لتصنيف الجامعات عن طريق تطور الأداء البحثي والقدرة على جذب الكفاءات وارتفاع نوعية المؤهل الأكاديمي الذي يتمتع اليوم بمساحة اعتراف أكاديمي واسعة جدًّا على المستوى العالمي والإقليمي، وحفلت فترة التغيير والتطور هذه بعدد كبير من الشراكات العلمية والبحثية مع عدد كبير من أفضل الجامعات في العالم ما وسع قاعدة البحث العلمي، ونوّع

أبعادها بما يتلاءم مع متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي في المملكة، وبما يواكب حركة البحث والتطوير على مستوى العالم. صورة نظام التعليم العالي السعودي اليوم ترسم ملامحها الصفحات القادمة:

التعليم العالي السعودي وتحديات التنمية

يأخذ التطور الحاصل في نظام التعليم العالي السعودي واقع الانسجام مع متطلبات خطط التنمية في التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال التركيز على التعليم، إلا أن الحاجة لا تزال قائمة في مجال توسيع قاعدة التعليم العالي في المملكة بهدف رفع قدرته على الاستيعاب والوصول إلى مستويات من الأداء تتحقق فيها أهداف خطط التنمية في الوصول إلى اقتصاد قائم بشكل كبير على إنتاج المعرفة ونشرها واستثمارها[1].

فعلى الرغم من الزيادة المستمرة والكبيرة في أعداد طلبة الدراسات العليا على مستوى درجتي الماجستير والدكتوراه خلال السنوات العشر الأخيرة (الشكل 1)، فإن متطلبات التنمية في المملكة تؤكد أهمية التوسع في هاتين الدرجتين لما للجانب البحثي وكذلك مستوى الإعداد الأكاديمي العالي فيهما من دور في إعداد اليد العاملة عالية المهارة التي يحتاج إليها

المجتمع وكذلك توسيع قاعدة البحث العلمي في المملكة[2].

عند النظر إلى الإحصائيات المتعلقة بطلبة الدراسات العليا (الماجستير، والدكتوراه) في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية للسنوات العشر الأخيرة نلاحظ ما يلي:

- ازدياد عدد طلبة الدراسات العليا في الجامعات الحكومية في مجموع الدرجتين إلى أربعة أضعاف خلال هذه الفترة.
- نسبة الإناث في درجة الماجستير خلال هذه الفترة تراوحت ما بين (37 إلى 44) في المئة، وذلك يعكس مشاركة فعالة للمرأة في هذه الدرجة الأكاديمية.
- نسبة الإناث في درجة الدكتوراه خلال هذه الفترة تراوحت ما بين (29 إلى 46) في المئة، بتفاوت أعلى مما هو عليه الحال في درجة الماجستير، إلا أن النسب ما زالت تعكس قدرة نظام التعليم العالي السعودي على توفير فرص كبيرة للمرأة في هذه الدرجة الأكاديمية المتقدمة.

تشير الإحصائيات المتعلقة بدرجة البكالوريوس في نظام التعليم العالي السعودي إلى قدرة عالية على الاستيعاب، حيث بلغ العدد الكلي (مستجدون + مقيدون) للطلبة

الدارسين في هذه الدرجة (1.064,858) طالبًا وطالبة في العام الدراسي (2011/2010م)، وهو رقم يقترب من عدد الطلبة في هذه الدرجة في كثير من دول المنطقة التي تفوق المملكة في الكثافة السكانية.

الملاحظ أن نسبة الإناث في درجة البكالوريوس كانت أعلى من نسبة الذكور خلال السنوات العشر الأخيرة (2001/2000 إلى 2011/2010م) التي تم أخذها في الحسبان لأغراض هذه الدراسة المختصرة (الشكل 1)، حيث تراوحت نسبة الإناث بين (54%) و(66%) خلال هذه الفترة.

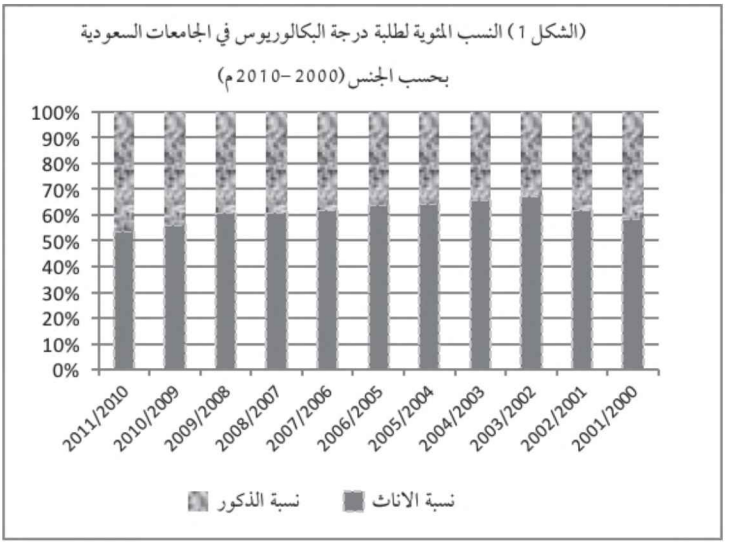

يتوزع الطلبة السعوديون في نظام التعليم العالي السعودي في مختلف الدرجات الأكاديمية على أكثر من (20) تخصصًا أكاديميًّا، إلا أن طبيعة التوزيع تختلف قليلًا بين الدراسات العليا والدراسات الأولية، ففي حين تتركز النسبة العظمى من طلبة الدراسات الأولية (البكالوريوس) في تخصصات (الدراسات الإنسانية، الدراسات الإسلامية، الأعمال التجارية والإدارة، العلوم الاجتماعية والسلوكية، ثم العلوم الفيزيائية والصحة) على التوالي، نجد أن النسبة العظمى من طلبة الدراسات العليا تتركز في تخصصات (التربية، الدراسات الإسلامية، الدراسات الإنسانية العلوم الاجتماعية والسلوكية، الأعمال التجارية والإدارة، تدريب المعلمين).

وإذا كانت تخصصات مثل العلوم الفيزيائية، المعلوماتية، الرياضيات والإحصاء، علوم الحياة، الهندسة والصناعات الهندسية، تأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد الطلبة في مرحلة الدراسات العليا أو حتى الدراسات الأولية لأسباب موضوعية أو لأسباب تتعلق باختيارات الطلبة، فإن الصورة آخذة في التطور باتجاه تحقيق هدف إنتاج المعرفة داخليًّا واستثمارها على المستويين الداخلي والخارجي، حيث تم خلال السنوات الماضية إنشاء كثير من المراكز البحثية في الجامعات السعودية في مجالات الطاقة والهندسة والتقنية

الحيوية وغيرها من التخصصات ذات الأهمية. يضاف إلى ذلك افتتاح جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، وما تقوم به مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية من مساهمات في مجال نقل التقنية وتطويرها، ولا ننسى أن ننوه هنا إلى أن برنامج الابتعاث الذي تعتمده المملكة يمثل مسارًا مهمًّا في مجال نقل المعرفة وتوطينها، وسوف يؤدي بإذن الله إلى رفد الجامعات بالكادر المتقدم الذي تحتاج إليه في تنفيذ خطط التوسع لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة وتوسيع قاعدة البحث العلمي فيها، وهو ما يعني بالضرورة ارتفاع عدد طلبة الدراسات العليا ومن ثم عدد الخريجين في درجات الماجستير والدكتوراه.

بلغ عدد الكادر التدريسي في مؤسسات نظام التعليم العالي السعودي للعام (2011/2010م) (54167) عضو هيئة تدريس يعمل (85) في المئة منهم في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، حيث تتركز النسبة العظمى في الرتب (معيد، محاضر، أستاذ مساعد). تبلغ نسبة الإناث إلى مجمل عدد الكادر التدريسي في مؤسسات التعليم العالي (38) في المئة، بينما تبلغ النسبة في مؤسسات التعليم العالي (41) في المئة. وباستثناء رتبة معيد، فإن نسبة الذكور هي الأعلى في بقية الرتب العلمية. (الشكل 2) يبين توزيع أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي السعودية بحسب الرتبة العلمية.

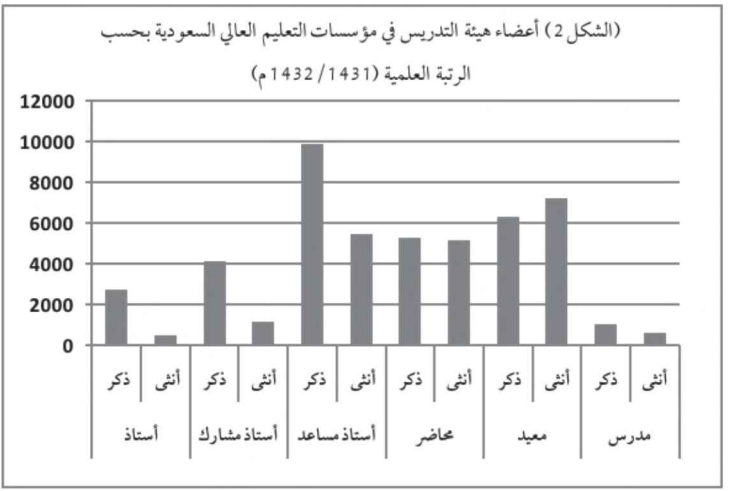

وزارة التعليم العالي: المهام والمسؤوليات(*)

تم إنشاء وزارة التعليم العالي عام 1395هـ (1975م) لتتولى مسؤولية الإشراف والتخطيط والتنسيق لاحتياجات المملكة في مجال التعليم العالي سعيًا لتوفير الكوادر الوطنية المتخصصة في المجالات الإدارية والعلمية بما يخدم الأهداف التنموية الوطنية، وترتبط جميع الجامعات السعودية بوزارة التعليم العالي مع تمتعها (أي الجامعات) بقدر كبير من الاستقلالية في المجالين الإداري والأكاديمي، وترعى الوزارة شؤون الطلبة السعوديين الدارسين في الخارج.

(*) تم دمج وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم في وزارة واحدة تحت اسم وزارة التعليم بناء على المرسوم الملكي رقم أ/ ٦٧ وتاريخ ١٤٣٦/٤/٩هـ الموافق ٢٠١٥/١/٢٩م.

وفي مجال البحث العلمي تولي وزارة التعليم العالي وبالتنسيق مع الجامعات اهتمامًا كبيرًا بالبحث العلمي، الذي يُعدّ رافدًا مهمًّا من روافد التقدم العلمي والحضاري وجزءًا من وظائف الجامعات ومهماتها، إذ يتم دعم معاهد ومراكز البحوث المتخصصة، وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية بتلك الجامعات، ما يتيح لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية فرصة النشاط العلمي المتخصص، والاطلاع على ما يستجد في مجالات اختصاصهم[3].

حققت وزارة التعليم العالي خلال السنوات الماضية كثيرًا من الإنجازات المهمة في مسار تطوير التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة. مسيرة التطوير والإنجاز هذه يمكن إجمال محطاتها كالآتي[4]:

- العمل وبشكل دؤوب لعقد شراكات مع قطاع العمل. يوازي ذلك تطوير برامج وأساليب تقديم المعرفة في الجامعات بما يؤهل خريجي الجامعات من دخول سوق العمل والمشاركة في بناء الاقتصاد المبني على المعرفة الذي تنشده المملكة.

- إعادة هيكلة الجامعات بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل السعودي والعالمي، وتتبع الوزارة في هذا

المجال مجموعة من الخطط القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى، إضافة إلى مجموعة من البرامج والإجراءات التي تشمل مجموعة من المحاور، أهمها:

- القبول والاستيعاب.
- المواءمة.
- الجودة.
- التمويل.
- البحث العلمي.
- الابتعاث.
- التخطيط الإستراتيجي.

• وضع آليات دقيقة لضبط مؤشر الجودة ومراقبته من خلال بعدين مهمين:

- رفع الكفاءة الداخلية للجامعات عن طريق ضمان جودة مدخلات التعليم العالي، ولتحقيق ذلك تم إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم.
- رفع الكفاءة الخارجية للجامعات عن طريق ضبط مخرجات العملية التعليمية والتحقق من

جودتها، ولتحقيق ذلك تم إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

- في إطار رفع الجودة أيضًا أطلقت الوزارة ثلاثة مشروعات رئيسة هي:

  - مشروع تنمية الإبداع والتميز لأعضاء هيئة التدريس.

  - دعم إنشاء مراكز للتميز العلمي والبحثي في الجامعات.

  - الإسهام مع الجامعات في دعم الجمعيات العلمية.

- العمل على توطين المعرفة وتنويع مصادرها. يتم تحقيق ذلك في جزء مهم منه من خلال برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي.

- تعزيز حركة البحث العلمي في الجامعات من خلال إنشاء ورعاية مراكز البحث العلمي، والحدائق العلمية، وحدائق التقنية وحاضناتها. يمكن أن نذكر في هذا المجال حديقة وادي الظهران للتقنية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومشروع (كسب) في جامعة

الملك سعود، ومشروع الحديقة العلمية المتطورة في جامعة الملك عبدالعزيز.

- وضع خطة إستراتيجية مستقبلية للتعليم للخمس وعشرين سنة القادمة تحت اسم (آفاق).

لم يكن باستطاعة الوزارة تحقيق الإنجازات الكبيرة التي قامت بها في مجال توسيع التعليم العالي، وكذلك توسيع قاعدة البحث العلمي في المملكة، إضافة إلى الإدارة العالية لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، لولا الدعم الكبير الذي وفرته الدولة للتعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص ودعم المشروعات المختلفة التي تقدمها الوزارة والجامعات.

الجامعات الحكومية والأهلية

ازداد عدد الجامعات السعودية الحكومية خلال فترة السنوات الماضية ليصل إلى (25) جامعة حكومية بعد أن كان عددها ثماني جامعات فقط. تمتاز الجامعات السعودية ببنية تحتية متينة وبكادر عالي التأهيل، يواكب ذلك رغبة حكومية عالية في توفير متطلبات برامج التطوير والتوسع فيها. الجامعات الحكومية في المملكة تبينها القائمة الآتية (الجدول 1):

(الجدول 1) الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية				
	الجامعة	موقعها	سنة التأسيس	موقع الجامعة الإلكتروني
1	جامعة أم القرى	مكة المكرمة	1369هـ (1949م)	www.uqu.edu.sa
2	جامعة الملك سعود	الرياض	1377هـ (1957م)	www.ksu.edu.sa
3	الجامعة الإسلامية	المدينة المنورة	1381هـ (1961م)	www.iu.edu.sa
4	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	الظهران	1383هـ (1963م)	www.kfupm.edu.sa
5	جامعة الملك عبدالعزيز	جدة	1387هـ (1967م)	www.kau.edu.sa
6	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	الرياض	1394هـ (1974م)	www.imamu.edu.sa
7	جامعة الملك فيصل	الأحساء	1395هـ (1975م)	www.kfu.edu.sa
8	جامعة الملك خالد	أبها	1419هـ (1998م)	www.kku.edu.sa
9	جامعة القصيم	بريدة	1424هـ (2003م)	www.qu.edu.sa
10	جامعة طيبة	المدينة المنورة	1424هـ (2003م)	www.taibahu.edu.sa
11	جامعة الطائف	الطائف	1424هـ (2003م)	www.tu.edu.sa
12	جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية	الرياض	1425هـ (2004م)	www.ksau–hs.edu.sa
13	جامعة الباحة	الباحة	1425هـ (2004م)	www.bu.edu.sa
14	جامعة حائل	حائل	1426هـ (2005م)	www.uoh.edu.sa
15	جامعة الجوف	الجوف	1426هـ (2005م)	www.ju.edu.sa
16	جامعة جازان	جازان	1426هـ (2005م)	www.jazanu.edu.sa
17	جامعة نجران	نجران	1427هـ (2006م)	www.nu.edu.sa
18	جامعة تبوك	تبوك	1427هـ (2006م)	www.ut.edu.sa
19	جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن	الرياض	1427هـ (2006م)	www.rug.edu.sa
20	جامعة الحدود الشمالية	عرعر	1429هـ (2008م)	www.nbu.edu.sa
21	جامعة الدمام	الدمام	1430هـ (2010م)	www.ud.edu.sa
22	جامعة الأمير سطام	الخرج	1430هـ (2009م)	www.ku.edu.sa
23	جامعة شقراء	شقراء	1430هـ (2009م)	www.su.edu.sa
24	جامعة المجمعة	المجمعة	1430هـ (2009م)	www.mu.edu.sa
25	جامعة بيشة	شقراء	1435هـ (2013م)	www.ub.edu.sa

وكما يلاحظ من الجدول السابق أن 17 جامعة (ابتداء من رقم 9) أنشئت خلال عشر السنوات الماضية، ويطلق عليها حاليًّا اسم (الجامعات الناشئة).

الجامعات الأهلية:

الرغبة في منح الشباب وعموم أفراد المجتمع فرص اختيار أكبر في التعليم والتدريب أدت إلى قيام المملكة بمنح فرص إنشاء الجامعات الخاصة حتى بلغ عددها تسع جامعات من ضمنها جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية تمنح شهادة البكالوريوس أو الماجستير في نحو 80 تخصصًا علميًّا (الجدول 2).

(الجدول 2) الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية

العدد	اسم الجامعة	المدينة	تاريخ بدء الدراسة
1	جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية	رابغ	1431/1430هـ
2	جامعة الأمير سلطان الأهلية	الرياض	1421/1420هـ
3	الجامعة العربية المفتوحة	الرياض، جدة، الدمام، الأحساء، المدينة المنورة، حائل	1424/1423هـ
4	جامعة الأمير محمد بن فهد الأهلية	الخبر	1428/1427هـ
5	جامعة الفيصل الأهلية	الرياض	1429/1428هـ
6	جامعة اليمامة الأهلية	الرياض	1425/1424هـ
7	جامعة عفت الأهلية	جدة	1421/1420هـ
8	جامعة الأمير فهد بن سلطان الأهلية	تبوك	1427/1426هـ
9	جامعة الأمير مقرن بن عبدالعزيز	المدينة المنورة	1425/1424هـ
10	جامعة دار الحكمة الأهلية	جدة	1421/1420هـ
11	جامعة دار العلوم	الرياض	1430/1429هـ
12	جامعة الأعمال والتكنولوجيا الأهلية	جدة	1435/1434هـ

المراكز البحثية

تمثل المراكز البحثية في الجامعات دوحة نشاط بحثي متخصص تغطي أنشطتها البحثية مساحة معينة أو مساحات من البحث العلمي ذات الأولوية بالنسبة إلى الدولة والمجتمع لأهميتها الإستراتيجية في ميدان التنافس العلمي المرتبط بإنتاج واستثمار المعرفة أو احتكارها في بعض الأحيان. تؤدي مراكز البحوث دورًا مهمًّا في الجامعة التي توجد فيها، يتمثل في تنسيق جهود الباحثين في الجامعة من مختلف الأقسام العلمية من خلال الاشتراك في مشروعات بحثية ذات طبيعة متنوعة تمتد عبر مجموعة من التخصصات المختلفة، وإنها توفر فرصًا بالغة الأهمية لطلبة الدراسات العليا للاطلاع على التقنيات الجديدة في البحث العلمي في مجال تخصصهم إضافة إلى تنمية القدرة على العمل ضمن فريق واحد متنوع المهارات والاختصاصات، وتنمي القدرة على التواصل والنقاش والتحليل العلمي الدقيق لدى الطالب الذي يوفره النقاش العلمي متعدد الجوانب مع أفضل المتخصصين في الموضوع. تؤدي مراكز البحث العلمي دورًا مهمًّا آخر في مجال التواصل والتعاون البحثي المشترك مع بقية الجامعات من خلال مشروعات البحث المشتركة ومنح فرص البحث العلمي للطلبة من بقية الجامعات، وتُعدّ حلقة وصل بين الجامعة من ناحية

وبين الصناعة ورأس المال من ناحية أخرى في مجال التعاون المشترك في استثمار نتائج الأبحاث ذات التطبيقات الصناعية والاقتصادية.

من هذا المنطلق سعت وزارة التعليم العالي إلى تحقيق توجهات خطط التنمية المتعاقبة للدولة التي ركزت على دعم وتشجيع البحث العلمي والتطور التقني لتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني، ومواكبة التوجه نحو اقتصاد المعرفة، من خلال عدد من المبادرات والبرامج التي من بينها العمل على تطوير ونشر مراكز الأبحاث في الجامعات السعودية، وذلك بهدف تشجيع الجامعات على الاهتمام بنشاط البحث العلمي والتطوير. تتحرك الوزارة في مجال إنشاء ورعاية مراكز الأبحاث في مسارين يركز الأول منهما على الاستفادة من إمكانيات البحث المتقدمة في الجامعات العريقة في المملكة، وذلك من خلال إنشاء ما يسمى مراكز التميز البحثي وفي الوقت نفسه تعمل الوزارة على تنمية وتطوير حركة البحث العلمي في الجامعات الناشئة من خلال ما يسمى مراكز الأبحاث الواعدة.

مراكز التميز:

تُعدّ مراكز التميز البحثي إحدى الثمار التطويرية لوزارة التعليم العالي التي تبنتها ضمن حزمة من البرامج التي تهدف

إلى رفع كفاءة التعليم في المملكة العربية السعودية، وقد أنشئت خلال مرحلتين:

ففي المرحلة الأولى لمبادرة (مراكز التميز البحثي) تم إنشاء ثمانية مراكز بحثية في عدد من الجامعات السعودية، وهي:

- مركز التميز البحثي في المواد الهندسية.
- مركز التميز البحثي في الجينوم الطبي.
- مركز التميز البحثي في تكرير البترول والبتروكيماويات.
- مركز التميز البحثي في النخيل والتمور.
- مركز التميز البحثي في التقنية الحيوية.
- مركز التميز البحثي في الدراسات البيئية.
- مركز التميز البحثي في الطاقة المتجددة.
- مركز التميز البحثي في الحج والعمرة.

أما المرحلة الثانية لمبادرة (مراكز التميز البحثي) فقد تم فيها دعم إنشاء ستة مراكز بحثية في عدد من الجامعات السعودية، وهي:

- مركز التميز البحثي في تطوير تعليم العلوم والرياضيات.
- مركز التميز البحثي في التآكل.
- مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة.
- مركز التميز البحثي في تحلية المياه.
- مركز التميز البحثي في هشاشة العظام.
- مركز التميز البحثي لأمن المعلومات.

مبادرة مراكز الأبحاث الواعدة:

تسعى مراكز الأبحاث الواعدة، إلى تلبية الحاجة إلى مزيد من التعاون في المشروعات التي تتطلب قدرًا عاليًا من التعاون بين الباحثين، وبخاصة الفرق والمجاميع البحثية، وذلك لمشروعات تتسم بأهداف متوسطة وبعيدة المدى لإنجازها.

تهدف وزارة التعليم العالي من خلال هذا المشروع إلى دعم مراكز بحثية واعدة يتم إنشاؤها في الجامعات السعودية -وبالتحديد الجامعات الناشئة- في تخصصات ومجالات متعددة بهدف إبراز نقاط القوة وتعزيز المجالات البحثية التي تتميز بها كل جامعة ورعايتها وبلورتها في مراكز أكاديمية

بحثية لتتولى الصدارة على المستوى الوطني والإقليمي. تشمل أنشطة مراكز الأبحاث الواعدة مجالات بحثية ذات تأثير اجتماعي وبيئي واقتصادي واضح ومباشر في المجتمعات التي تخدمها، وتتسم بأنها تلبي احتياجات المستفيدين من هذه المشروعات البحثية[5].

معهد ومراكز تقنية النانو السعودية:

أدت الجهود الحثيثة التي بذلتها وزارة التعليم العالي في تحقيق تطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رَحِمَهُ اللَّهُ من أجل بناء قاعدة بحثية متقدمة في علوم وتقنيات النانو إلى إنشاء ثلاثة مراكز بحثية متطورة في هذا المجال الحيوي في ثلاث جامعات سعودية بحثية هي جامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وقد خطت الجامعات الثلاث بفضل هذا الدعم السخي خطوات سريعة نحو إنجازات علمية مرموقة ستسهم بإذن الله في تطور هذه التقنية في المملكة العربية السعودية. المراكز الثلاثة هي:

- معهد الملك عبدالله لتقنية النانو بجامعة الملك سعود.
- مركز التقنيات متناهية الصغر بجامعة الملك عبدالعزيز.

- مركز التميز البحثي في تقنية النانو بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

وقد تمكنت الجامعات الثلاث من تحقيق إنجازات كثيرة في تطوير تقنية النانو، وذلك كالآتي[6]:

1. إنجاز كثير من البحوث التي أثمرت عن تصنيع مواد نانوية داخل الحرم الجامعي.
2. بدأ تنفيذ مشروعات بحثية في تقنية النانو في مجالات إستراتيجية للمملكة، وتوجد مشروعات أخرى تحت الإعداد.
3. اتخذت خطوات مبدئية للانتقال بتقنية النانو إلى المستوى الصناعي والتجاري.
4. إحراز تقدم في مجال الشراكات البحثية العالمية.
5. التواصل مع المجتمع بالمشاركات الإعلامية وورش العمل والمحاضرات العامة وإقامة المؤتمرات الدولية.
6. يجري الإعداد لبرنامج الدراسات العليا في تقنية النانو بالجامعات، وذلك لإعداد الأجيال القادمة من الباحثين.

كراسي البحث العلمي:

يمكن النظر إلى الكراسي العلمية في الجامعات على أنها وحدات بحثية متخصصة ذات تمويل مستقل ناتج عن شراكة

فعالة بين الجامعة من ناحية والمجتمع المدني ممثلًا برؤوس الأموال أو قوى الصناعة والاقتصاد أو المتبرعين من الأفراد من ناحية ثانية. تعمل الكراسي العلمية ضمن الجامعة طبقًا للوائح تنظيمية تضبط العلاقة بينها وبين الجامعة من النواحي المالية والأنشطة الأخرى التي تساعد على نجاح الكرسي في القيام بأنشطته البحثية وتحقيق أهدافه. يسند الكرسي البحثي في العادة إلى باحث مميز عالي القدم في تخصصه ذي نشاط واسع وإنتاج علمي مميز عالي النوعية في الحقل العلمي أو الموضوع الذي ينشط فيه الكرسي.

عند توافر التمويل الكافي والإدارة العلمية الجيدة يتحول الكرسي إلى نقطة جذب وتجميع للباحثين المميزين وإلى مصدر للنشر العلمي وتوفير الأجوبة في الجوانب التي صمم الكرسي من أجلها، وهي في العادة جوانب ذات أبعاد اجتماعية أو اقتصادية أو صناعية أو صحية تقع في صميم حاجة المجتمع أو احتياجات الراعي المالي للكرسي أو أنها قد تقع ضمن دائرة البحث العلمي الصرف الذي يبحث عن أجوبة لأسئلة ذات طابع أساسي. ضمن هذه الصورة، فإن الكراسي العلمية تمثل عامل إضافة مهمًّا لمسيرة البحث العلمي في الجامعة، وتوفر الفرصة للتعاون بين الجامعة والمجتمع في تطوير المعرفة ونشرها.

بدأ انتشار الكراسي العلمية في الكثير من جامعات المملكة بعد صدور اللائحة الموحدة للجامعات السعودية التي تضمنت السماح للجامعات بتوفير مصادر تمويل إضافية (قد تكون على شكل هبات أو تبرعات) والتي مهدت الطريق لإنشاء الكراسي العلمية في الجامعات السعودية بتمويل من خارج الجامعة. الجدول (3) يبين عدد الكراسي العلمية ومراكز الأبحاث العلمية في مختلف الجامعات السعودية:

(الجدول 3) أعداد مراكز البحوث في الجامعات السعودية

	الجامعة	معاهد ومراكز البحوث	مراكز البحوث المدعومة	الكراسي البحثية
1	جامعة أم القرى	12	1	8
2	الجامعة الإسلامية	7	-	5
3	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	11	1	30
4	جامعة الملك سعود	33	6	110
5	جامعة الملك عبدالعزيز	8	4	29
6	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	9	4	26
7	جامعة الملك فيصل	10	1	4
8	جامعة الملك خالد	12	1	1
9	جامعة القصيم	20	1	3
10	جامعة طيبة	13	1	4
11	جامعة الطائف	6	1	-

12	جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية	4	-	-
13	جامعة جازان	3	1	-
14	جامعة حائل	3	-	6
15	جامعة الجوف	1	-	-
16	جامعة تبوك	1	1	2
17	جامعة الباحة	1	-	-
18	جامعة نجران	3	1	1
19	جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن	1	1	1
20	جامعة الحدود الشمالية	-	-	-
21	جامعة الدمام	3	-	5
22	جامعة سطام بن عبدالعزيز	2	-	3
23	جامعة شقراء	1	-	-
24	جامعة المجمعة	5	-	-
	الإجمالي	961	25	238

الخطة الإستراتيجية لوزارة التعليم العالي

تم وضع الخطة الإستراتيجية لوزارة التعليم العالي بما ينسجم ومتطلبات خطة التنمية الخمسية التاسعة من خلال البناء على الإنجازات السابقة للوزارة وإيجاد مسارات للتطوير ترتقي بالوزارة وأنشطتها إلى مستويات متقدمة تتحقق فيها رؤية الوزارة من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي تؤكدها الخطة، وهي[7]:

- رفع مواءمة التعليم الجامعي لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة واحتياجات التنمية الوطنية.
- رفع جودة مخرجات الجامعات من الطلبة والبحوث وجميع المساهمات المجتمعية.
- زيادة فرص القبول لمن تتوافر فيهم شروط الالتحاق بالتعليم الجامعي.
- تعزيز البحث العلمي والتوسع في برامج الدراسات العليا.
- تعزيز وتأصيل منهجية الإدارة الحديثة في أعمال الوزارة ومؤسسات التعليم العالي وقطاعاته.
- التوظيف الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات لتطوير الأعمال الرئيسة والمسندة للوزارة وقطاعات التعليم العالي.
- تنمية إسهام التعليم العالي في إنتاج المعرفة وتوثيقها ونشرها وإتاحتها للعموم داخل المملكة وخارجها.
- توجيه الابتعاث للتخصصات التي تلبي حاجة المجتمع، وتحقق أهداف التنمية.
- تنويع مصادر تمويل التعليم العالي وأنشطته وإيجاد التنظيمات التي تتيح للجامعات تنويع التمويل بهدف زيادة المرونة الإدارية والمالية للجامعات.

- تحديث الأنظمة وتطويرها بما يوفر البيئة المناسبة لرفع كفاءة أداء منظومة التعليم العالي، ويواكب التطورات والمستجدات العلمية والاحتياجات التنموية.

دعم التنافس بين الجامعات

يأخذ التنافس بين الجامعات السعودية الحكومية طابع التنافس على رفع جودة العملية التعليمية وتطوير البيئة الأكاديمية والبحثية في الجامعات. فإضافة إلى توسيع البيئة البحثية وتعميقها بما يتجاوب وحاجة الاقتصاد والمجتمع، فإن نتائج التنافس بين الجامعات تصب في توفير صفوف أصغر من حيث عدد الطلاب، ومستويات من التواصل عالية بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، ومقاعد دراسية أكثر وبتنوع أكبر، وبيئة رقمية فعالة، وتقنيات اتصال سريعة وآخر ما توصلت إليه تقنيات التعليم التفاعلي.

إن الطبيعة غير الربحية لنظام التعليم العالي السعودي ووجود نظام مركزي للتوزيع يعتمد المقدرة والمهارة، إضافة إلى الأداء الأكاديمي في الثانوية العامة واختبارات القدرات أساسًا للقبول في الجامعات أو الأداء الأكاديمي في درجة البكالوريوس أساسًا للقبول في الدراسات العليا يجعل التنافس على جذب أكبر عدد من الطلبة لا يمثل هاجسًا لدى الجامعات السعودية، بل الهاجس هو التنافس للحصول على النوعية الأفضل من

الطلبة، فالمدخلات ذات النوعية العالية عند ضبط الجودة في العملية التعليمية أو الأداء البحثي تؤدي بالضرورة إلى مخرجات ذات نوعية عالية.

وبهدف رفع مستوى التنافس بين الجامعات السعودية، قامت وزارة التعليم العالي بإطلاق عدد كبير من البرامج التنافسية والمشروعات لتطوير ودعم البنية الأكاديمية للأقسام العلمية في الجامعات، وتنبع رؤية الوزارة في تشجيع التنافس بين الجامعات من خلال دعم الأقسام الأكاديمية فيها من «الدور الكبير الذي يضطلع به القسم العلمي في رفع مستوى الأداء في الجامعة إلى مستويات متقدمة من الجودة والإبداع والتميز في مجمل العمليات البحثية والتدريسية والخدمية والإدارية. فالقسم العلمي يُعدّ النواة والوحدة الأهم التي يقوم عليها النظام الأكاديمي، وكذلك عنصر الجودة والاعتماد الأكاديمي، وهو ما يعني أن متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي لا بد أن تستهدف الأقسام الأكاديمية بالدرجة الأولى بوصفها المحضن الأساس لتجويد أداء الجامعة بوظائفها المتنوعة.

وإن الأقسام الأكاديمية تُعدّ ركيزة أساسية وفاعلة في تطوير اقتصاديات المعرفة التي تقوم على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة، والشراكة مع القطاعات الإنتاجية والتوجهات الحديثة في التعليم العالي، وتقنيات الاتصال والعولمة وما صاحب ذلك من

استحداث صيغ تعليمية جديدة، مثل التعليم عن بعد والتعلم الإلكتروني، ما يوجب ضرورة تفاعل القسم الأكاديمي من حيث خططه وبرامجه وهياكله مع التقدم التقني»[8].

برامج إسكان أعضاء هيئة التدريس:

يأتي برنامج إسكان أعضاء هيئة التدريس بوصفه جزءًا من حزمة الحوافز والبدلات، حيث يهدف إلى توفير مساحة من الاستقرار النفسي والاجتماعي لعضو هيئة التدريس بما ينعكس بشكل إيجابي على أدائه وعطائه الأكاديمي، حيث تم تخصيص مبلغ قدره خمسة مليارات ريال سعودي لبناء مساكن لأعضاء هيئة التدريس في محيط المدن الجامعية، يحتوي كل مجمع إضافة إلى مساكن أعضاء هيئة التدريس على مدارس ورياض أطفال ونادٍ لأعضاء هيئة التدريس وكل البنية التحتية المطلوبة من شوارع وحدائق ومواقف للسيارات[9].

المستشفيات الجامعية:

تعمل وزارة التعليم العالي على إنشاء (24) مستشفى جامعيًّا بوصفها جزءًا من المدينة الجامعية التي تعمل الوزارة على إكمال بنائها حول كل جامعة من الجامعات الحكومية في المملكة. تحتوي كل مدينة جامعية على جميع المرافق الأساسية، سواء كانت الكليات التعليمية أو المراكز البحثية أو المنشآت الإدارية أو المساندة، إضافة إلى المستشفيات التعليمية.

تتراوح الطاقة الاستيعابية لكل مستشفى من (200) إلى (600) سرير، وستقوم إضافة إلى نشاطها التعليمي والتوعوي بتقديم الخدمات والرعاية الصحية للمناطق المحيطة[10].

تحسين الرواتب والبدلات:

بالتوازي مع الاهتمام الكبير للدولة بتطوير المؤسسات التعليمية ودفعها إلى مستويات متقدمة، يأتي الاهتمام بعضو هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي السعودية ممثلا بقرار مجلس الوزراء بمنح أعضاء هيئات التدريس حوافز وبدلات إضافية تتناسب والجهد الأكاديمي والبحثي والإداري الذي يبذله عضو هيئة التدريس في موقعه في المؤسسة التعليمية. تهدف حزمة البدلات والحوافز التي تم إقرارها إلى رفع مستوى العطاء لدى عضو هيئة التدريس بكل ما يعنيه ذلك من تطوير في العملية التعليمية ورفع مستوى الإنتاج البحثي والأكاديمي بما يمكنه (أي عضو هيئة التدريس) من المنافسة على جميع المستويات المحلية والعالمية، إضافة إلى ذلك، فإن القرار يأتي ليحقق جملة من الأهداف تبينها طبيعة الحوافز والبدلات التي تم إقرارها والتي تصرف كالآتي[11]:

- بدل التعليم الجامعي (يرتبط بتدريس عضو هيئة التدريس لنصابه الأعلى).
- بدل حضور الجلسات (يصرف مقابل عضوية مجالس الأقسام ومجالس الكليات).

- بدل للتخصصات النادرة يتراوح من (20 إلى 40%)، تعتمد قيمة البدل على ندرة التخصص.
- بدل شهري يتراوح من (20 إلى 40%) من الراتب الأساسي لعضو هيئة التدريس في الجامعات البعيدة أو الناشئة.
- مكافأة نهاية الخدمة (تصرف بعد أن يمضي عضو هيئة التدريس الحد الأدنى من الخدمة).
- مكافأة (10%) شهريًّا لمن يحصل على جائزة محلية.
- مكافأة (20%) شهريًّا لمن يحصل على جائزة إقليمية.
- مكافأة (30%) شهريًّا لمن يحصل على جائزة عالمية.
- مكافأة (40%) شهريًّا لمن يتمكن من تسجيل براءة علمية.
- مكافأة لعميد الكلية قدرها (2500) ريال شهريًّا.
- مكافأة لوكيل الكلية قدرها (2000) ريال شهريًّا.
- مكافأة لرئيس القسم قدرها (1500) ريال شهريًّا.
- مكافأة حضور جلسات مجالس الأقسام قدرها (300) ريال عن كل جلسة لمجلس القسم.

- مكافأة حضور جلسات مجلس الكلية قدرها (400) ريال عن كل جلسة لمجلس الكلية.

القياس والتقويم

تم إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم عام 1421هـ (2000م) بهدف تحقيق العدالة وتساوي الفرص بين الطلاب المتقدمين لمؤسسات التعليم العالي بناء على أسس علمية سليمة. ويجري المركز أكثر من 10 اختبارات كما اعتمدته الجامعات السعودية والكليات العسكرية وبعض الجامعات الخليجية، وتهدف اختبارات القياس إلى وضع معيار يستخدم إلى جانب نتيجة الثانوية العامة لتحديد فرص القبول الأفضل للطلبة الراغبين في الدراسة في مؤسسات التعليم العالي السعودية (12). وقد قام المركز حتى عام 2013م بكتابة ومراجعة نحو 32600 سؤال وإصدار أكثر من 60 اختبارًا مختلفًا موزعة على 400 نموذج، وقد تقدم لاختبارات القياس والتقويم أكثر من مليون ومئة ألف طالب[13].

التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد:

اهتمت وزارة التعليم العالي بالتعلم الإلكتروني، وذلك بإنشاء المركز الوطني للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد الذي يدعم جهود مؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة من أجل تطوير وإثراء المحتوى التعليمي للمقررات الرقمية، وذلك

بهدف الارتقاء بالعملية التعليمية عمومًا، ومن أهداف المركز: نشر تطبيقات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد وتعميم الوعي التقني، وثقافة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، إسهامًا في بناء مجتمع معلوماتي، إضافة إلى الإسهام في تقويم مشروعات وبرامج التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في المؤسسات التعليمية، ومن أبرز المشروعات التي يشرف عليها المركز مشروع (جسور) لإدارة التعلم الإلكتروني[14].

وإضافة إلى ذلك صدرت الموافقة العام الماضي 1432هـ (2011م) على إنشاء الجامعة السعودية الإلكترونية بوصفها مؤسسة تعليمية حكومية تقدم التعليم العالي والتعلم مدى الحياة، وتضم الجامعة كلية العلوم الإدارية والمالية، وكلية الحوسبة والمعلوماتية، وكلية العلوم الصحية. وستمنح الجامعة شهادات البكالوريوس والدراسات العليا، إضافة لتقديم دورات في التعلم المستمر والتعلم مدى الحياة[15].

الحكومة الإلكترونية:

تتطلع وزارة التعليم العالي إلى مواكبة عملياتها ونظمها لأفضل الممارسات العالمية والتطورات التقنية، وأن تتصف نظمها التقنية بالمرونة والقدرة على التأقلم مع المستجدات والقدرة على استيعاب الطلب المتزايد على خدمات الوزارة، وتهدف إلى المشاركة الفعالة في برنامج التعاملات الإلكترونية

الحكومية، وتمكين الجهات المتعاملة مع الوزارة والملحقيات الثقافية من الاستفادة من خدماتها في أي وقت وفي أي زمان ومن خلال وسائط إلكترونية متقدمة ومتعددة.

ولتحقيق هذه الأهداف، فقد قررت وزارة التعليم العالي أن تقوم بوضع خطة إستراتيجية للتحول للتعاملات الإلكترونية الحكومية. يتمحور نطاق عمل الخطة الإستراتيجية للتحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية على الخدمات الحكومية بشكل أساسي لتنصب في تحسين مستوى الخدمات من حيث الأداء والفعالية، وتوفر الخدمات الإلكترونية الحكومية كثيرًا من الفرص لتحسين جودة الخدمة للمستفيد من حيث تبسيط الإجراءات وتقديم الخدمات بقنوات مختلفة بحسب أفضل الممارسات العالمية في مجال التعاملات الإلكترونية الحكومية، ويتحقق ذلك بالترابط بين العمليات الإدارية، والمعلومات، والتطبيقات، والبنية الأساسية. هذه الخطة الإستراتيجية تمثل خارطة الطريق للوزارة في السنوات الخمس القادمة[16].

قدم هذا الفصل لمحة موجزة توضح جوانب مهمة من الحراك التطويري الفاعل في مجال التعليم العالي في المملكة، الذي يوضح أن فترة الأعوام العشرة الأخيرة هي فترة حراك قوي وتغير عميق أضاف فيها التعليم العالي في المملكة العربية السعودية إلى بعده المحلي بعدًا عالميًّا معتبرًا. ووضح هذا الفصل مع الفصول السابقة له حجم الاستثمار الكبير الذي

تستثمره المملكة في مجال التعليم العالي، والذي يتم وفق نظرة إستراتيجية تضع نصب عينيها بناء الإنسان أولًا أداة التغيير والتطوير والركيزة الأساسية لأي تنمية بشرية.

المراجع

1. خطة التنمية التاسعة، الفصل الخامس (الاقتصاد القائم على المعرفة)، ص85.
2. المرجع السابق، ص87.
3. موقع وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق.
4. المرجع السابق.
5. المرجع السابق.
6. المرجع السابق.
7. وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الخطة الإستراتيجية لوزارة التعليم العالي (1440-1430م)، ص16.
8. المرجع السابق.
9. موقع وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق.
10. المرجع السابق.
11. المرجع السابق.
12. المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي، موقع المركز www.qeyas.com.
13. انظر: كتاب (حالة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية) إصدار وزارة التعليم العالي 1432هـ (2011م).
14. المصدر السابق، وانظر أيضًا: موقع المركز الوطني للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد www.elc.edu.sa.
15. موقع الجامعة السعودية الإلكترونية seu.edu.sa.
16. موقع وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق.

الخاتمة

على الرغم من الأهمية البالغة التي يحتلها اقتصاد المعرفة في سعي الأمم نحو الرفاهية والنمو في وقتنا الحاضر، يبقى الإنسان القادر على التغيير والابتكار هو عماد هذا السعي ولازمته الكبرى، فهو بوتقة المعرفة ومحور حركتها. ومن هنا رأينا الاهتمام في المملكة العربية السعودية منصبًّا منذ البداية على الاستثمار في الإنسان تعليمًا وتدريبًا وخبرة.

وهذه هي رسالة هذا الكتاب، المعرفة هي النفط الدائم الذي لا ينضب أرضه هذا الإنسان، مكمن المعرفة وأداة استخراجها، ناقلها ومصفاتها، مستقر حفظها، وأداة استخدامها، مخزونها دائم متصاعد وريعها غزير مستمر استمرار الإنسان، واستمرارَ سعيه نحو الأفضل في هذه الحياة. يدل على ذلك نجاح باهر حققته كثير من الأمم التي انقلبت أحوالها من تخلف وسير وراء الركب إلى موقع الصدارة منه، ومن اعتماد على الغير في الصغير والكبير من أدوات الإنتاج وضروريات العيش إلى إنتاج واثقٍ واكتفاء في الكثير من مستلزمات الحياة وأدوات البناء. نمت ثرواتها وحسن عيش إنسانها.

لذا، فقد تناولنا في الصفحات السابقة تجارب بعض الدول في بناء إنسانها، وتوقفنا في كل محطة من محطات هذه الكتاب عند تجربة المملكة العربية السعودية في هذا المجال لنجد أن مسارات الاستثمار اتخذت شكل برنامج للابتعاث هو الأوسع والأكثر طموحًا ضم بين جنبيه أكثر من (150) ألف طالب وطالبة يدرسون مختلف العلوم في مختلف الدرجات الأكاديمية، ثم نظرنا إلى المسار الثاني، فوجدنا سعيًا متواصلًا نحو بناء نظام للتعليم العالي يتوسع ليستوعب الراغبين في التعلم من أبناء الوطن وسعيًا لبناء قاعدة للبحث العلمي، عمادها الجامعات ومراكز البحث العلمي وحاضنات التقنية ومدنها.

والمملكة في سعيها نحو هدفها هذا، تسلك طرقًا متوازية متلازمة يقوي بعضها بعضًا، فالبناء جارٍ في الإنسان وفي حاضنته ألا وهي المجتمع وفي أدوات البحث والإنتاج المعرفي كالجامعات ومراكز البحث العلمي ومؤسساته وفي الاقتصاد وأدواته. يمتد هذا السعي ليشمل أجيالًا من أبناء المملكة تعيش على ترابها ومن أجلها. جيل ما زال في طور الإعداد للوصول إلى جامعات المملكة ومعاهدها، وجيل دخل ساحة البناء والعطاء، فهو منتشر في أرجاء المملكة في جميع هياكل البناء، وفي خارج المملكة في جميع أرجاء العالم ينهل

العلم من منابعه ومراكز إنتاجه ليعود به إلى الوطن يشرف على غرسه، ويحتفي بثماره، وجيل خبر تجربة البناء والعطاء ما زال يراكم الخبرة فوق الخبرة والمهارة إلى المهارة، يعمل ليعطي، ويجاهد كي يعلو البناء وتنجح التجربة.

هنا نجد أن في المملكة إدراكًا عميقًا لأهمية البناء والاستثمار في الإنسان من خلال المعرفة، وإدراكًا آخر يوازيه في أن تجربة البناء هذه هي جهد أجيال تعيش الآن على تراب المملكة، يتواصل، ويتكامل مع جهد أجيال ستأتي لتكمل المشوار من بعد، أجيال ستأتي بمشيئة الله لتجد بناء سامقًا مستقرًّا يرتكز على قاعدة متينة ممتدة، هو -أي البناء- نتاج تجربة عمرها عمر الزمن، تتواصل ثمارها عبر كل الفترات سواء تلك التي سنعيشها، ونرى ثمار التغيير خلالها أو تلك التي سيعيشها أحفادنا ينعمون فيها بما تم بناؤه يستلهمون الدافع، ويستخلصون الخبرة والحكمة من ورائه، يبصرون كم الجهد، ويقدرون أصالة السعي.

إن أهمية التجربة السعودية في بناء الإنسان تكمن في أن عملية البناء كانت تعتمد في بداياتها، وما زالت في جزء كبير منها على اقتصاد يشكل النفط عماد موارده. لذلك فإنها كانت ولا تزال تواجه واقعًا اقتصاديًّا عالميًّا يشكل تذبذب أسعار

النفط والتأثر الكبير لهذا التذبذب بواقع السياسة العالمية والإقليمية أهم صفاته. واقع متحرك تتغير مؤشرات الاقتصاد فيه بسرعة تجعل من التخطيط للمستقبل وتوقع مآلاته عملية محسوبة بدقة عالية تمتلك هامشًا واسعًا من سرعة التأقلم.

أمام هذا الواقع، فإن عامل استغلال الوقت والاستفادة إلى أقصى الحدود من طفرات الأسعار قد تم توظيفه بكفاءة عالية سواء في عمليات البناء أو في استغلال الفائض المالي المتحقق في تنويع الاقتصاد وزيادة معدلات الاستثمار فيه، يتم كل ذلك في عملية متدرجة متصاعدة نجد ملامحها في طبيعة وشكل مراحل البناء التي تمت وتلك التي لا يزال البناء مستمرًّا فيها.

وإذا أخذنا الطفرات في أسعار النفط بوصفها مؤشرًا زمنيًّا لطبيعة مراحل البناء التي تمت خلالها وبعدها، فإننا نلاحظ أن طفرة أسعار النفط التي حصلت في الفترة بين (1974- 1986م) قد تميزت بحراك اقتصادي شمل كثيرًا من المشروعات الضخمة، وجلب أعدادًا كبيرة من العمال الوافدين؛ أي إنها كانت ذات تأثير اقتصادي أدى إلى تطوير كبير في البنية الأساسية التحتية وفي الصناعة دون إحداث تغيير واضح في تنوع الدخل، حيث بقي اقتصاد المملكة في جزء كبير منه يعتمد على الموارد النفطية. هنا نلاحظ أن التركيز على تمتين

البنية التحتية في المملكة وتوسيعها كان علامة المرحلة وكان يهيئ للمرحلة المقبلة بشكل دقيق.

استقبلت المملكة الطفرة النفطية المقبلة التي بدأت عام 2003م باقتصاد عالي الاستيعاب وبنية تحتية متينة وقطاع خاص نشط وقدرة عالية على التحكم في الوفرة المالية المتولدة وتوجيهها نحو تدعيم الاقتصاد وبناء المجتمع. يتجلى ذلك في برامج الابتعاث الضخمة التي تقوم بها المملكة وعلى رأسها برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي. هذا إضافة إلى إنشاء كثير من الجامعات والمعاهد العليا ما أدى إلى ارتفاع القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي بشكل كبير وعلى مستوى جميع المؤهلات الجامعية وعلى الأخص درجات البكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير. هنا نرى أن هذه المرحلة هي بامتياز مرحلة بناء الإنسان وحاضنته الاجتماعية.

إن فرادة التحديات في تجربة المملكة لا يوازيها إلا فرادة التاريخ فيها، فعلى أرض المملكة هبط الوحي الكريم مبشرًا بعصر العلم والعدل والمساواة؛ عصر الحرية والكرامة، وبين شعابها ووديانها، ومدنها وقراها سعى النبي الكريم محمد بن عبدالله ﷺ، ناشرًا رسالة التوحيد، داعيًا إلى طلب العلم والمعرفة، حاثًّا على التواصل مع الأمم وتعلم

كل ما هو مفيد من المعارف والخبرات لديها. لقد كانت رسالة الإسلام، ولا تزال رسالة بناء على مستوى الروح والجسد، على مستوى الفرد والمجتمع. كانت ولا تزال رسالة بناء للعقل تزيل عنه ظلمات الجهل، وتغذيه بوسائل التدبر والتفكر. وهي (أي رسالة الإسلام) تؤطر جهد اليوم وتجربة الحاضر ليتواصل هذا الجهد مع جهد رجال أطهار أبطال وعلماء كبار أفذاذ وأمة حية كان طلب العلم وبناء الأوطان رسالتها ومغزى حياتها.

إلا أن الانغماس في تدبر تجربة المملكة في مجال بناء الإنسان لن تنسينا تجارب الأمم المتقدمة حيث وجدنا أن هناك سعيًا مشابهًا لسعي المملكة لدى هذه الدول في إطلاق برامج الابتعاث واكتساب المعرفة من مصادرها وبناء أنظمة التعليم فيها. وهذه الأمم إما أممًا خبرت لذة التفوق وحلاوة الرفاهية وعظمة القوة، فتنقلت اقتصاداتها، وتحولت مجتمعاتها من الزراعة إلى الصناعة، ومعها تطورت أنظمة التعليم فيها، وهي تتربع اليوم على عرش المعرفة وكرسي العلم تضيف نجاحًا إلى نجاح. امتلكت القدرة على تحويل الكبوة إلى صحوة والضعف إلى قوة، فطال بقاؤها بين الأمم، تَسْبِق، وتُسْبَق، أو أممًا كابدت الضعف وهوان المنزلة، إلا أنها نفضت غبار الوهن عن كاهلها، والتزمت طريق العلم والمعرفة، إنتاجًا وتطويرًا، فتحولت حالها إلى المقدمة بين الأمم يشار إليها بالبنان.

وفي كلا الحالين، فإن تجارب هذه الأمم تشير إلى حقيقة واحدة لاحقتْها سطور هذا الكتاب ألا وهي أن بناء الأمم لا يتم إلا ببناء إنسانها، وبناء الإنسان لا يتم إلا بالأخذ بناصية المعرفة، وإن الأخذ بناصية المعرفة أخذًا سليمًا حكيمًا سيؤدي إلى بناء قوة الوطن ورفاهية أبنائه، أمر هو في قلب الرجاء لدى الحاكم والمحكوم إذا صلحت النيات، وطابت القلوب.

وفي كل ذلك، أردنا من خلال هذه الورقات أن نبين أن الاستثمار في الإنسان سعي عالمي تحدوه رغبة الشعوب في امتلاك زمام المعرفة من أجل الرفاهية والنمو وحماية الأوطان.

إن ما يجمع فصول هذا الكتاب هو خيط واحد تتربع المعرفة في نسيجه واستثمارها في الإنسان لونه، فإذا كنا نريد لأوطاننا عزًّا، ولأموالنا بقاء ونموًّا، ولحاضرنا ومستقبلنا تواصلًا لا تشوبه الأخطار، ولا يأكله الوهن فعلينا بإنساننا تعهدًا بالرعاية والتعليم كي تتوهج مواهبه، وتتفجر طاقاته.

وبالله التوفيق، ومنه السداد، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.